المحور الثالث: المقارنة في دراسة الظاهرة السياسية

تُعَّد المقارنة عموما من أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية، و على الرغم من أنها ليست حقلا معرفيا أو موضوعا للدراسة بل منهج للبحث والتحليل، إلا أن بعض الباحثين ينظر لها (للمقارنة) كفلسفة للعلم وليست منهجية فقط، لذا لا يستقيم التحليل المقارن للنظم دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الابستمولوجية .

1- ماهية المقارنة:

لأن المقارنة تعتبر جزءا أساسيا من البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقد جعلها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من أهدافها (أي التجربة) إلى حد قول (**ألكسيس دي توكفيل**) بكونها "جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية".

وبالرغم من اختلاف تعريفات المقارنة وتنوعها، إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث (**جون ستيوارت ميل**) الذي عرفها بأنها: "دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة" أو هي "التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

كما حدَّد (**ماكاون**)خمس تعاريف متباينة للمقارنة من مختلف تعريفاتها في مختلف العلوم الاجتماعية، حيث قال بأنها:

- إحدى أشكال القياس
- أداة توضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية
- مرادف لمنطق التحليل العلمي
- نمط معين من أنماط البحث
- إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

وعرَّفها (**جوزيف لابالومبارا**) بأنها: "عملية تعكس أساسًا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها".

2- أهداف الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية: توجد مجموعة من الأهداف التي تبرر اللجوء إلى المقارنة كمنهجية لدراسة النظم السياسية:

أ/ المبررات المعرفية:

الوصول إلى معرفة علمية من خلالها، وحدود هذه المعرفة ومصداقيتها وكيفية التحقق منها ودورها في بناء نظريات أو مناهج تُعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه ومن ثمة الإصابة في التعامل معه، وذلك من خلال:

- إدراك الاختلاف والتنوع في المجتمعات البشرية والخصائص الذاتية للنظم والشعوب (مرجعية ونقطة للقياس)

- تجنب التمركز حول الذات و الاستفادة من الآخر.

- معرفة أنماط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع

ب/ المبررات العلمية: وتتلخص في:

- تحقيق الضبط و التحكم في الظاهرة السياسية.

- اختبار القروض و النظريات.

- إيجاد وحدة تحليل مناسبة لتفسير الاختلافات .

ج/ المبررات العملية:

- تأسيس النظم السياسية (منذ أرسطو واستخدامه للدساتير،...)،(تقليد النظام القضائي الروماني) (واستنساخ النظام الدستوري والبرلماني البريطاني).

- صنع السياسة: تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواءً الداخلية أو الخارجية.

- تقويم السياسة: التحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية (مؤسسات، قرارات، عمليات،...)

- التنبؤ بالأحداث والاتجاهات: بالرغم من أن علم السياسة لدى البعض هو علم تشخيص وتفسير أكثر منه علم تنبؤ وهذا ما يثير الكثير من الخلاف.

3- شروط المقارنة:

هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة، وهي:

• شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة (مثلا في دراستنا لظاهرة الإرهاب، مشاركة المرأة، العنف السياسي،...)

• التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها ، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.

• مراعاة ألا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط الاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق وبالتالي وجوب وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

4- مستويات المقارنة:

تتعدد مستويات المقارنة وتختلف فيما بينها في علم السياسة عموما، وفي حقل النظم تحديدا باختلاف الوحدة الأساسية للتحليل (في الظاهرة السياسية: المقارنة بين الدول، المقارنة بين الثقافات ، بين القوميات،المجتمعات، المقارنة بين الفترات التاريخية،...)، وسنركز من بينها في إجراء البحث السياسي المقارن، على: **المقارنة عبر الدول**

***المقارنة عبر الدول:**

حيث يعتمد كثير من علماء السياسة المقارنة على أن معظم الأحداث السياسية تتم في إطار الدولة، كما أجمعت معظم تعريفات النظام السياسي (من **ميل** إلى **آلموند** و**آرون**،و غيرهم) على أن الدولة القومية هي إطار للنظام السياسي، كونها الوحدة المستقلة ذات السيادة، والسلطة الوحيدة التي تحتكر حق الاستخدام الإكراهي للقوة، وتبقى وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسات المقارنة وإن كانت إطارا لوحدات أخرى.

وتختلف الأبحاث عبر-الدولة طبقا لوضع الدولة في سياق البحث:

• قد تكون هدفا للبحث والمقارنة/ مثل مقارنة أمريكا وبريطانيا مثلا أو مقارنة مؤسسات معينة بين دولتين (السلطة التشريعية مثلا) هنا الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة لكن فقط التوصل إلى فهم الدولتين.

• قد تكون إطارا وسياقا عاما للبحث/ مثل فهم آلية عمل الشركات الصناعية في مجتمع رأسمالي مقارنة بآخر اشتراكي. هنا يهتم الباحث باختيار عمومية نتائج توصل إليها والمقصود ليس الدولة وإنما الوصول إلى تعميمات تتعدى إطار الدولة.

ملاحظة: يصعب الفصل عندما تكون الدولة هدفا وسياقا وإطارا في نفس الوقت، وهو موضوع دراساتنا للنظم السياسية المقارنة.

• وقد تكون وحدة التحليل الأساسية/ يهدف البحث هنا إلى الوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها مثل دراسة دور الدولة في تحقيق المشاركة مثلا...

• وقد تكون جزءا من مكونات نظام عالمي أوسع/ مثل تحليل الرأسمالية الدولية أو تحليل التبعية.

وعلى الرغم من أن الدولة هي الإطار العام لمستوى التحليل إلا أن الكثير من الباحثين يرى أن لا يقتصر حقل السياسة المقارنة على دراسات عبر-الدولة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية بل التركيز على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة، فالتحليل المقارن يتجه إلى التركيز على الاختلافات داخل الدول أكثر مما يركز عليها بين الدول.

وعليه نميز بين نوعين للمقارنة:

• **مقارنة خارجية:** (عبر المكان) وتتم بين الوحدة المعينة (نظاما، عنصرا، ظاهرة، أو علاقة بين متغيرين) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى (مثلا: التنمية السياسية، الانتخابات، العنف السياسي، المعارضة السياسية،...)

• **مقارنة داخلية:** (عبر الزمان) وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها (مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته: التنفيذية أو التشريعية،...أو نمط القيادة البيروقراطية، أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية، وبعدها، أو في عهد الرئيس "س" والرئيس "ع"، أو في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي: موضوعات وقضايا معينة...).

وتأخذ هذه المقارنة شكلين:

أ/ مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة: (مثلا مواقف القيادة السياسية الحاكمة وأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري من قضية داخلية كمشاركة المرأة، الاستثمار، أو خارجية كالموقف من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو المتوسط...)

ب/ مقارنة موقف النظام السياسي أو احد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة: (مثلا: مواقف القيادة السياسية أو المعارضة في العراق من الأكراد والشيعة...).

5- المشاكل التي تعترض الدراسات السياسية المقارنة:

تطورت الدراسات المقارنة للنظم السياسية على صعيدين:

• زيادة كبيرة في المواضيع التي تغطيها هذه الدراسات.

• التغيير في اتجاه هذه الدراسات.

تواجه الدراسات المقارنة للنظم السياسية عديد الصعوبات، يمكن تصنيفها إلى نوعين: إشكالات عامة، وإشكالات منهجية. و على العموم يمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

- العدد الكبير للدول إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول من حيث المساحة وعدد السكان، درجة الاستقرار، الاتجاه الإيديولوجي والثقافي، مستوى التنمية الاقتصادية، الخلفية التاريخية، طبيعة

المؤسسات الحكومية،...كل هذه العوامل تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لبلورة إطار لائق بالمقارنة على مستوى هذا التعقيد العلمي.

- كذلك مشكلات تصنيف النظم الذي يجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أيضا مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة فقدانها للتحديد.

- إلى جانب إغفال حقيقة تغير أشكال الحكم (بسبب تطور التنميطات أو التصنيفات، والجمود والصرامة في التصنيف دون اعتبار التغييرات).

- كما أن التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين يحجب عن الباحث إدراك طبيعة التنوع والتعدد والاختلاف الذي يجعل للظاهرة معان مختلفة بل ومتناقضة (إشكالية موضوعية الباحثين).

- ومشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها هل هو النظام بكامله أو أحد عناصره أو ظواهره وصعوبة الفصل بين العناصر والمتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض وعن البيئة، لذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطها بالبيئة.

و بهذا الصدد طرحت مجموعة من المقاربات للتغلب على صعوبة تحديد الوحدات القابلة للمقارنة:
(الاقتراب الإقليمي، النظم الأكثر تشابها و الأكثر اختلافا، المقارنة الثنائية)

- مشكلة اختيار المناهج والذي يتوقف بالأساس على طبيعة الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة (يجب التركيز على المقاربات المنهجية الكمية والكيفية على حد سواء).